«الإصلاح النقدي» بالمغرب
في القرن التاسع شعر
قراءة للموضوع من خلال تحاليل مختبرية لقطع نقدية، فضية ونحاسية

الموساوي العجلاوي
كلية الآداب ـــ مراكش

يمثل القرن التاسع عشر إحدى الثنايا الأساسية في التاريخ المغربي. ولاعتبارات شتى، تشكل دراسته أهمية خاصة لدى الباحثين. ويعتبر موضوع الإصلاح النقدي من ضمن المواضيع التي بدأت تأخذ بالاهتمام، لما يمكن أن يبرزه من قضايا أساسية مرتبطة بالتاريخ الداخلي للمغرب أو في علاقاته مع القوى الاستعمارية الأوربية، ولا يمكن معالجة موضوع الإصلاح النقدي إلا في إطار علم النّمِّيّات. ولاستيفاء شروط ذلك، يجب مراعاة عدد من المعايير ـــ خصوصا على مستوى أدوات التحليل ـــ للخروج بقراءة متكاملة حول موضوع لايجادل أحد في أهميته التاريخية والاقتصادية والسياسية.

التساؤل الذي يشكل منطلق قراءتنا نطرحه كالتالي :

هل عرف المغرب حقّاً إصلاحاً نقديّاً في نهاية القرن التاسع عشر ؟ سنحاول من خلال هذه المقالة التعرض لهذا السؤال انطلاقا من بعض التحاليل المختبرية لقطع نقدية، فضية ونحاسية سكت قبل وبعد 1881، تاريخ بداية «الإصلاح النقدي». وحتى يمكن وضع تأويلنا لنتائج التحاليل المختبرية داخل الكتابات القليلة والجيدة حول الموضوع، سنتطرق إلى التفاسير التي تمحورت حول موضوع «الإصلاح النقدي»، لنقدم بعد ذلك نتائج التحاليل المختبرية التي أجريناها ولنخلص في الأخير إلى تقديم قراءتنا للموضوع.

لا نهدف من وراء هذه القراءة إلى إيجاد «الجواب» لموضوع الإصلاح النقدي، بل إلى تقديم عناصر جديدة، نتمنى أن تساهم في توسيع دائرة التساؤلات، التي تبقى محطة أساسية ــ في الظروف الحالية ــ لضبط أجوبة علمية لقضايا أثرت في مسار مجتمعنا المعاصر.

I ــ موضوع الإصلاح النقدي من خلال ثلاثة تفاسير

سنتعرض لثلاثة تفاسير صيغت حول موضوع الإصلاح النقدي : الأول لجرمان عياش، صدر في مقالة سنة 1958[1] ؛ والثاني لدانييل أوسطاش (1984)[2] ؛ والتفسير الثالث لعمر أفا المقدم في كتابه حول **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر** (1988)[3].

ــ حاول جرمان عياش أن يحدد في مقالته أسباب الأزمة المالية التي عرفها المغرب بعد 1860 من جراء إفراغ الخزينة المغربية من الرصيد النقدي نتيجة الغرامات المفروضة على المغرب إثر هزيمته أمام الإسبان بتطوان. ويتحدث جرمان عياش عن «نزيف خطير» أصاب الخزينة المغربية طوال ربع قرن، ويؤكد أن هذه الأزمة المالية شكلت الحدث الأساسي في التاريخ المغربي المعاصر، ويشرح جرمان عياش المسلسل الذي دخله المغرب من خلال طرق تأدية الغرامات والقروض وربط ذلك بالموارد المالية المغربية (الضرائب الفلاحية وضرائب الموانئ) ويعطي أرقاما ومعلومات متعلقة بهذه المداخيل، خصوصا ما حصل عليه من سجل بليمني.

وانطلاقا من تأويل لمعلومات نصية ــ على الخصوص سجِلّ **بليمني** وكتاب **«الاستقصا»** ــ يلجأ جرمان عياش إلى إصدار حكم مفاده أن المغرب عرف خلال

---

(1) Germain Ayache (1979), *aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860*, Rabat, pp. 96-138.

تم نشر هذا المقال لأول مرة سنة 1958 وأعيد نشره.

(2) Daniel Eustache (1984), *Corpus des monnaies alawites, 3 tomes*, Rabat.

(3) عمر أفا (1988)، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822 ــ 1906)**، منشورات كلية الآداب، أكادير، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 1، 1988.

القرن التاسع عشر انهياراً نقدياً، ويتساءل عن أسباب انهيار قيمة النقود وارتباط ذلك بستينيات القرن التاسع عشر، كما يحاول معالجة السك النقدي الذهبي والفضي، ويخلص إلى أنه مباشرة بعد 1860 اختفت العملة الذهبية. ويطرح عياش السؤال حول السبب الذي جعل النقد الفضي المغربي ينهار أمام العملات الأجنبية ؛ إلا أنه يحصر النقاش في انخفاض قيمة العملة المغربية، ثم ينتقل إلى مناقشة دور النقود النحاسية في الأزمة النقدية التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر ويقول بأن النظام النقدي المغربي تحول إلى ثنائية منبنية على الفضة والنحاس، ويعتقد أن «البرونز» كان مادة ذات قيمة لندرته، وأقام كل احتمالاته انطلاقا من السيولة النقدية بين أوربا والمغرب ليصل إلى فكرة مفادها أن انخفاض قيمة العملة المغربية يمكن قراءته من خلال عاملين :

1) التضخم النقدي البرونزي ابتداء من 1864 على الخصوص.
2) الأسعار.

وفي هذا الإطار التاريخي الاقتصادي يضع جرمان عياش الاصلاح النقدي لسيدي محمد بن عبد الرحمان (1869) الذي حاول فيه رفع القيمة النقدية الفضية إلى ما كانت عليه في عهد سيدي محمد بن عبد الله (1766)، ويطرح تساؤلات مهمة حول الإصلاح النقدي (1869) ؛ إلا أنه يربط هذه التساؤلات بهزيمة المغرب أمام الإسبان بتطوان وينتهي إلى إصلاح مولاي الحسن (1881) الذي أدى في نظره إلى بروز نقود لها قيمة، ويعتقد أن هذا الإصلاح لن يكتب له النجاح نظرا للوضعية المالية المزرية التي عرفها المغرب آنذاك.

ويمكن تلخيص تفسير جرمان عياش في كون الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية التي عرفها المغرب مرتبطة بهزيمة تطوان.

— وتعرض دانييل أوسطاش في كتابه ***«corpus des monnaies alawites»*** «للأزمة المالية» التي عرفها المغرب في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859—1873م / 1276—1290هـ)، وتطرق للغرامات المالية التي أداها المغرب لإسبانيا، وأكد أوسطاش اختفاء النقود الذهبية عمليا من المداولة في بداية عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان وأشار إلى نقطة مهمة وهي أن هذه النقود حولت إلى كتلة معدنية عن طريق الاكتناز thésaurisation كما بين كيف أن

المخزن ساهم ــ في هذا السياق ــ في تعقيدات الأداء النقدي، لكونه لم يقبل بغير النقود الفضية في حين أنه كان يعرف بالنقود النحاسية، ويخبرنا أوسطاش بعثوره على وثائق إسبانية تتمحور حول المقادير وقيم النقود المغربية المؤداة على شكل غرامات مالية إلى إسبانيا في عملية الدفع الأولى في شهر يوليوز 1860، وهذه الوثائق تحدد المقادير الذهبية والفضية (نقود) التي سلمت من الخزينة المركزية إلى La Casa de la Moneda بمدريد لصهرها، مع بيانات مهمة عن القيمة المعدنية للمقادير الذهبية والفضية التي دفعها المغرب لإسبانيا.

وفي عهد مولاي الحسن (1873ــ1894م / 1290ــ1311هـ) يؤكد أوسطاش على ظاهرة عالمية ارتبطت بانخفاض قيمة الفضة ابتداء من 1873 ويعزو ذلك إلى اكتشاف مناجم الفضة «بنفادا» (1871ــ1875) ويقول بأن المغرب تأثر بهذه الظاهرة على الخصوص ابتداء من 1876، ويلاحظ أنه ما بين 1878 و1884 عرفت هذه المرحلة خروج النقود الجيدة من المغرب.

ويتحدث أوسطاش عن الخسارات النقدية التي عرفها المغرب ويربطها ــ بشكل غير مباشر ــ بتأثيرات أزمة 1860. ويعطي معلومات مهمة حول «الإصلاح النقدي» الذي عرفه المغرب سنة 1881 وحول الاتفاقيات الأولى المبرمة مع نقابة رجال الأبناك الفرنسية التي كان يمثلها آنذاك Demachy وSeillière بالاشتراك مع Allard.

ــ ويمكن تلخيص تفسير أوسطاش بكون أن النقد المغربي الفضي الذي كان يشكل القاعدة الأساسية تأثر بفعل عوامل خارجية، وأن الظرفية النقدية العالمية لم تكن مواتية للإصلاح ويعتقد بأن انخفاض القيمة النقدية بلغ 90% خلال ثلاثين سنة ــ 1844-1873 ــ وأن النقود المضروبة سنة 1881 غداة الإصلاح النقدي تعتبر سليمة وما أصابها لا يعود إلى النقود بذاتها بل إلى الظروف الخارجية.

ــ التفسير الثالث قدمه عمر أفا في كتابه **مسألة النقود في تاريخ المغرب**[4].

(4) تعرضنا لمناقشة كتاب عمر أفا في مقالة نشرت بجريدة **الاتحاد الاشتراكي**، انظر «الملحق الثقافي»، عدد 240 بتاريخ 21 غشت 1988 وعدد 241 بتاريخ 28 غشت 1988.

ويمكن اعتبار هذا التفسير تتمة لما ورد عند جرمان عياش. ينطلق أفا منذ البداية من فكرة أن اختلال الاقتصاد المغربي في القرن التاسع عشر منبعه تزايد التجارة مع أوربا، وأن الأزمة النقدية كانت حتمية نظرا لكثافة المبادلات الداخلية والخارجية ما بين 1844 وأواخر القرن التاسع عشر ؛ ويرجع أسباب هذه الأزمة النقدية إلى عوامل التموين المعدني وتكاثر القطع النقدية الأجنبية بالمغرب وهيمنتها في التبادل التجاري.

وعن الإصلاح النقدي وضرب النقود بأوربا يحدد أفا الأسباب الداخلية لانهيار العملة المغربية ويصيغها في مجمل عوامل يربطها بالظرفية العامة التي عرفتها البلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأن سبب لجوء المخزن إلى ضرب النقود بأوربا يعود إلى طغيان القطع النقدية الأجنبية بالمغرب وإلى ظهور النقود النحاسية وتأخر الصناعة النقدية.

ويعيد عمر أفا التفاسير التي قدمت بشأن الأزمة المالية التي عرفها المغرب بعد 1860، وأن عجز دور السكة والنقص في التموين المعدني وارتفاع المبادلات كان وراء انهيار النظام النقدي المغربي. وقد أخذ أفا برأي عياش فيما يخص الأحكام الصادرة على النقود النحاسية. كما تطرق كثيرا إلى حركة الصرف اعتمادا فقط على أوزان القطع النقدية وربط هذه الحركة بالمعطيات الداخلية، واعتقد أفا بأن النقود المضروبة بأوربا يمكن أن تشكل مرجعا لضبط أوزان القطع التي سكت بالمغرب. وعلى غرار جرمان عياش يقول بأن النقود المضروبة بالخارج يمكن اعتبارها مقياسا لدراسة قيمة النقود المغربية قبل «إصلاح 1881» انطلاقا من سلامة الإصلاح وأن الديون والغرامات كانت وراء تدهور العملة المغربية ويحدد الانهيار النقدي في ثلاثة مستويات : التقني، وربطه بمحدودية الرصيد المعدني ونضوب مصادره وقصور كفاءة تصنيع النقود، والمستوى الكمي الذي ربطه بالتذبذب، ثم المستوى الثالث الذي حدده في ارتباط العملة المغربية بالنظام النقدي التقليدي. وينتهي إلى القول بأن العملة المغربية كانت ضعيفة، بدليل أنها لو كانت قوية لتجاوزت آثار غرامة حرب تطوان.

II ـــ نتائج التحليل المختبري

يتعلق الأمر بمجموعتين من التحاليل : الأولى تمت على 11 قطعة، والثانية على 7 قطع.

بالنسبة للمجموعة الأولى، أخضعت القطع لتحليل مختبري بطريقة تسمى Méthode d'analyse par fluorescence X[5]، وهي طريقة تعطي فقط نتائج المكونات بنسب عامة (Analyse qualitative) :

1) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1855/1272 في عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام.

2) قطعة فضية : نصف درهم سك سنة 1882/1299 بباريز في عهد الحسن الأول.

3) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1853/1270، في عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام.

4) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1861/1278، في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان.

5) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1640/1050 ؟[6].

6) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1839/1255 في عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام.

7) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1786/1200 سك في عهد سيدي محمد بن عبد الله.

8) قطعة نحاسية : فلس ضرب سنة 1250 / 1834 برباط الفتح في عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام.

---

(5) أنجزت هذه التحاليل بمختبرات وزارة الطاقة والمعادن سنة 1985 في إطار تهييء أطروحة حول تاريخ المناجم والتعدين بالمغرب. وانصب اهتمامنا فقط على تحليل مكونات القطع وتركنا جانبا الدراسة الجمالية.

(6) لم نستطع قراءة سنة ضرب هذا الفلس بشكل واضح.

9) قطعة نحاسية : فلس ضرب سنة 1021 / 1612.

10) قطعة فضية : درهم ضرب سنة 1188 / 1777 في عهد سيدي محمد ابن عبد الله.

قطعة نحاسية : فلس سك بفاس سنة 1287 / 1870 في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان.

المجموعة الثانية تتعلق ببعض القطع النقدية الفضية والنحاسية التي ضربت في العهد العلوي :

1) قطعة فضية : «درهم» سك بمراكش سنة 1114 / 1702.

2) قطعة فضية : درهم سك بمراكش سنة 1181 / 1767.

3) قطعة فضية : درهم سك بمراكش سنة 1254 / 1838.

4) قطعة فضية : درهم سك بفاس سنة 1285 / 1868.

5) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1271 / 1854.

6) قطعة نحاسية : فلس سك بتطوان سنة 1272 / 1855.

7) قطعة نحاسية : فلس سك بفاس سنة 1288 / 1871.

تم تحليل هذه القطعة بطريقة :

L'analyse quantitative en microscopie éléctronique à balayage[7].

---

(7) L'analyse quantitative en microscopie électronique à balayage consiste à déterminer la concentration massique des constituants d'un point déterminé d'un échantillon.

تمت هذه التحليلات بمركز **الأبحاث المتعدد الاختصاصات للأركيلوجيا التحليلية** — بوردو — فرنسا — 1991.

C.R.I.A.A. Université de Bordeaux III – France.

جدول للقطع الفضية والنحاسية المختبرة

	رقم القطعة	نوعها	سنة السك	مكان السك
المجموعة I	01	فلس نحاسي	1855 / 1272	؟
	02	نصف درهم	1882 / 1299	باريز
	03	فلس نحاسي	1853 / 1270	؟
	04	فلس نحاسي	1861 / 1278	؟
	05	فلس نحاسي	1640 / 1050؟	؟
	06	فلس نحاسي	1839 / 1255	؟
	07	فلس نحاسي	1786 / 1200	؟
	08	فلس نحاسي	1834 / 1250	رباط الفتح
	09	فلس نحاسي	1612 / 1021	؟
	10	درهم	1777 / 1188	؟
	11	فلس نحاسي	1870 / 1287	فـاس
المجموعة II	01	«درهم»	1702 / 1114	مراكش
	02	درهم	1767 / 1181	مراكش
	03	درهم	1838 / 1254	مراكش
	04	درهم	1868 / 1285	فـاس
	05	فلس نحاسي	1854 / 1271	؟
	06	فلس نحاسي	1855 / 1272	تطوان
	07	فلس نحاسي	1871 / 1288	تطوان

بالنسبة للمجموعة الأولى، أظهرت التحاليل المعطيات التالية :

ـ القطعة الأولى (فلس نحاسي 1855/1272) : يشكل النحاس (Cu) والرصاص (Pb) والزنك (Zn) العناصر الأساسية، بينما يمثل الحديد (Fe) والقصدير (Sn) والزرنيخ (As) نسبا صغيرة، وتم العثور على النيكل (Ni) والسترونسيوم (Sr) كشوائب (Traces).

ـــ القطعة الثانية (نصف درهم ضرب بباريز غداة الإعلان عن «الإصلاح النقدي»). وتتشكل بنسب كبيرة من العناصر التالية : الـفضة (Ag) والرصاص والنحاس والقصدير، ومن عنصرين ضعيفين هما الحديد والزنك ومن النيكل والزرنيخ كشوائب.

ـــ القطعة الثالثة (فلس نحاسي 1853/1270). وتتكون بنسب كبيرة من النحاس والرصاص والزنك، وبنسب ضعيفة من الحديد والزرنيخ ومن النيكل والكوبالط (Co) والسترونسيوم كشوائب.

ـــ القطعة الرابعة (فلس نحاسي 1861/1278). وتتكون بنسب كبيرة من النحاس والرصاص والزنك، وبنسب ضعيفة من الحديد والقصدير والزرنيخ، وكشوائب عثر على النيكل والكوبالط والسترونسيوم.

ـــ القطعة الخامسة. وتتشكل من النحاس والرصاص والحديد والزرنيخ كعناصر أساسية، بينما يتمثل الزنك والنيكل والكوبالط بنسب ضعيفة ؛ وعثر على الفضة والسترونسيوم كشوائب.

ـــ القطعة السادسة (فلس نحاسي 1839/1255). وتتكون من النحاس والرصاص والزنك كعناصر أساسية ويوجد الحديد والقصدير والزرنيخ بنسب ضعيفة، والنيكل والسترونسيوم كشوائب.

ـــ القطعة السابعة (فلس نحاسي 1786/1200). وتتكون من العناصر الأساسية التالية : النحاس والرصاص والزنك ؛ ومن الحديد والزرنيخ كعناصر ضعيفة ؛ والكوبالط والنيكل والنسترونسيوم كشوائب.

ـــ القطعة الثامنة (فلس نحاسي 1834/1250) وتتشكل من العناصر الأساسية التالية : النحاس والرصاص والزنك والحديد، ومن القصدير والزرنيخ كعناصر ضعيفة، ومن النيكل والسترونسيوم كشوائب.

ـــ القطعة التاسعة (فلس نحاسي 1612/1021). وتتكون من النحاس والرصاص والزنك والحديد كعناصر أساسية، ومن القصدير والزرنيخ كعناصر ضعيفة، ومن النيكل والكوبالط والسترونسيوم كشوائب.

ـــ القطعة العاشرة (درهم فضي 1774/1188). وتتكون من عنصر أساسي

واحد : الفضة، ومن النحاس والحديد والزنك بنسب ضعيفة، ومن الرصاص كشائب.

ـــ القطعة الحادية عشرة (فلس نحاسي 1870/1287). وتتكون من ثلاثة عناصر أساسية : النحاس والزنك والرصاص ؛ ومن الحديد والقصدير والزرنيخ كعناصر ضعيفة ؛ والسترنسيوم كشائب.

انطلاقا من التحليل المختبري لمكونات القطع النقدية، يمكن إثبات الملاحظات التالية :

ـــ إن القطع رقم 1 و6 و11 تحمل نفس المكونات ونفس نسب تركز العناصر الكيميائية في هذه القطع النقدية بالنسبة للعناصر ذات التركز العالي والضعيف والشوائب. وتتكون هذه القطع من النحاس والرصاص والزنك كعناصر أساسية ؛ ومن الحديد والقصدير والزرنيخ كعناصر ذات تركز ضعيف ؛ ومن النيكل والسترونسيوم كشوائب.

ـــ القطعتان رقم 3 و8 تتشكلان من ثلاثة عناصر ذات تركز عال، وهي النحاس والرصاص والزنك ؛ ومن عنصرين ضعيفين : الحديد والزرنيخ ؛ ومن ثلاثة شوائب : الكوبالط والنيكل والسترونسيوم.

ـــ نلاحظ أن القطع 1 و3 و6 و7 و11 لها نفس المكونات ذات النسبة العالية.

ـــ القطع 3 و4 و7 متشابهة في مكونات العناصر الضعيفة والشوائب.

ـــ نجد الحديد كمكون أساسي بالنسبة للقطعتين 8 و9.

ـــ القطعة النقدية رقم 5 تحمل خصائص متميزة حيث نجد عنصر الحديد حاضرا بنسبة تركز عالية إلى جانب كل من النحاس والرصاص والزرنيخ، بينما انتقل عنصر الزنك الذي ألفنا وجوده ضمن العناصر الأساسية إلى عنصر ضعيف. ونجد أيضا وبصفة استثنائية عنصر الفضة كشائب.

ـــ فيما يتعلق بالقطعتين الفضيتين (رقم 2 و 10)، يعطينا التحليل المختبري معلومات مهمة ؛ فالقطعة رقم 2 والتي سكت بباريز سنة 1299 / 1882 تتكون بنسب كبيرة من العناصر التالية : الفضة والرصاص والنحاس والقصدير، أي أنها ليست قطعة فضية خالصة. على العكس من ذلك، نجد

القطعة رقم 10 والتي سكت في عهد سيدي محمد بن عبد الله سنة 1188 / 1774 تتكون فقط من الفضة كعنصر كيميائي أساسي ؛ ومن ثلاثة عناصر بنسب ضعيفة : النحاس والحديد والزنك ؛ ومن الرصاص كشائب.

بالنسبة للمجموعة الثانية تعطينا التحاليل المختبرية معلومات تؤكد الاستنتاجات الحاصلة من تأويل معطيات تحاليل المجموعة الأولى.

ـــ قطعة فضية (رقم 1) : «درهم» سك بمراكش سنة 1114 / 1702، أعطت التحاليل المختبرية، في نقطتين من سطح القطعة، النتائج التالية :

* تحليل PM 23 plage 1 =

(Ag) الفضة = 96,194%

(Cu) النحاس = 3,806 %

(انظر الرسم 1 - PM 23)

* تحليل PM 25 plage 2 =

(Ag) الفضة : 98,069%

(Cu) النحاس : 1,274%

(Fe) الحديد : 0,657%

(انظر الرسم 2 ـــ PM 25)

كما أظهرت الصور الميكروسكوبية الإلكترونية معطيات لسطح هذه القطعة (انظر الصور رقم 1 و 2 و 3).

ـــ قطعة فضية (رقم 2) = درهم سك بمراكش سنة 1181 / 1767 أظهرت نتائج التحليلات أن نسبة تركز الفضة في هذه القطعة تفوق 90%[8] (انظر الرسمين رقم 3 و 4 : PM 10, PM 11).

(8) لأسباب مرتبطة بتقنيات استعمال المجهر الإلكتروني ، احتفظنا فقط بالنسب العامة الخاصة بالعنصر الكيميائي الأساسي (الفضة).

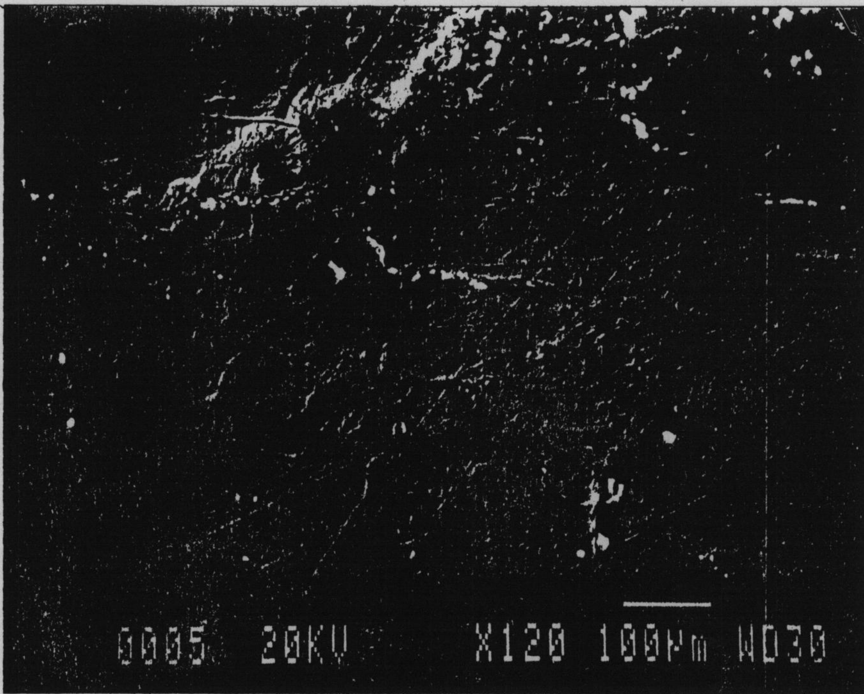

درهم ضرب سنة 1702/1114 ـ 1703 عهد مولاي إسماعيل
صورة رقم 1

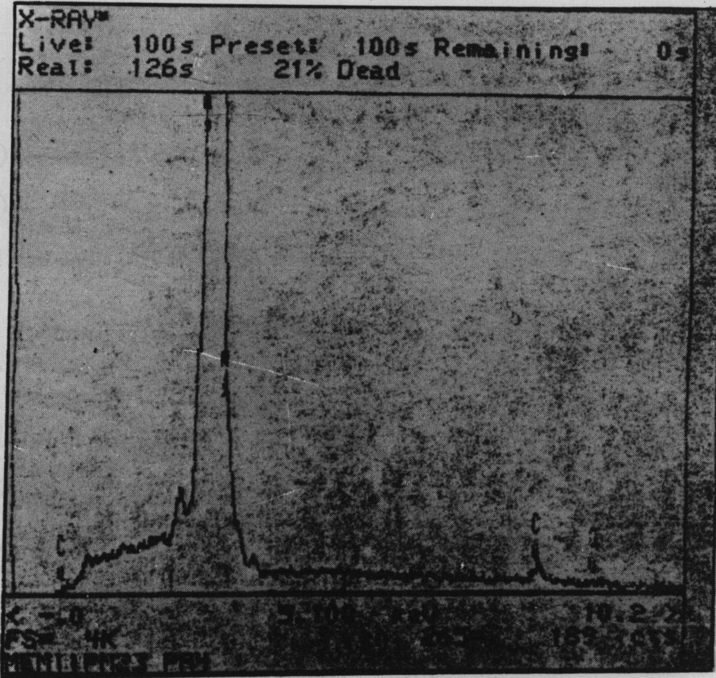

تحليل درهم ضرب بمراكش سنة 1702/1114 ـ 1703 (رقم 1)
رسم 2 ـ 23 PM

ــ قطعة فضية (رقم 3) = درهم ضرب بمراكش سنة 1254 / 1838 أعطت التحاليل في نقطتين من سطح القطعة النقدية، النسب التالية :

التحليل الأول : PM 2 plage 1 (انظر الرسم 5)

(Ag) الفضة = 95,458%
(Cu) النحاس = 4,378 %
(Mg) المنغنزيوم = 0,155 %
(Cl) الكلور = 0,008 %

* التحليل الثاني : PM 4 plage 3 (انظر الرسم 6)

(Ag) الفضة = 95,864%
(Cu) النحاس = 3,480%
(S) الكبريت = 0,223%
(W) الطونكَستين = 0,432%

ــ قطعة فضية (رقم 4) : درهم سك بفاس سنة 1285 / 1868. بالنسبة للتحليل الأول (PM 12) أظهرت النتائج نسبة تركز عالية للفضة[9] (انظر الرسم 7 PM 12).

أما التحليل الثاني (PM 14)، فقد أعطى النتائج التالية :

(Ag) الفضة = 95,459%
(Cu) النحاس = 4,359%
(Mg) المنغزيوم = 0,182%

(انظر الرسم 8 ــ PM 14)

(9) لنفس الأسباب المذكورة في الإحالة رقم 8، احتفظنا فقط بالنسب العامة للمكونات الكيميائية الأساسية الموجودة في القطعة.

ــ قطعة نحاسية (رقم 5) = فلس سك سنة 1271 / 1854

* تحليل PM 26 :

(Cu) النحاس = 88,625%

(Ag) الزرنيخ = 6,191%

(Sn) القصدير = 3,595%

(Zn) الزنك = 1,450%

(Fe) الحديد = 0,199%

(انظر الرسم 9 ــ PM 26)

ــ قطعة نحاسية (رقم 6) : فلس سك بتطوان سنة 1272 / 1855

* تحليل PM 27 :

(Cu) النحاس = 71,713%

(Pb) الرصاص = 21,325%

(As) الزرنيخ = 3,802%

(Sn) القصدير = 1,568%

(Zn) الزنك = 1,317%

(Fe) الحديد = 0,212%

(انظر الرسم 10 ــ PM 27)

ــ قطعة نحاسية (رقم 7) = فلس سك بفاس سنة 1288 / 1871

* تحليل PM 15 كشف عن المكونات التالية :

(Cu) النحاس = 78,979%

(Sn) القصدير = 4,087%

(Pb) الرصاص = 10,799%

(As) الزرنيخ = 3,660%

(Cl) الكلور = 1,392%

(Zn) الزنك = 1,083%

(انظر الرسم 11 — PM 15)

أثبتت التحاليل المختبرية للمجموعة الثانية أن كل القطع النقدية الفضية التي سكت في العهد العلوي. وقبل «إصلاح 1881» تحتوي على عنصر واحد رئيسي والمتمثل في الفضة ؛ إذ تفوق نسبة تركز هذا العنصر 90% وتصل إلى 98%. كما تتراوح نسبة النحاس في تكوين هذه القطع مابين 1,274% و 4,378%. ووجود النحاس بهذه النسبة يمكن اعتباره طبيعيّاً لإعطاء الصلابة الكافية للقطع الفضية(10). وهذه النتائج تؤكد تحاليل المجموعة الأولى بالنسبة للقطعة رقم 10، التي سكت في عهد سيدي محمد بن عبد الله والذي أبانت عن نسبة تركز عالية لعنصر الفضة.

بخصوص القطع النحاسية، نلاحظ أن نسبة تركز النحاس تتراوح مابين 71,713% و88,625%، ونلاحظ وجوداً قوياً للرصاص، إذ تتراوح نسبته ما بين 10,799% و21,325% (انظر القطعتين رقم 5 و 6 فلسي 1271 و1272)، وحضوراً قويّاً للزرنيخ بنسب تتفاوت ما بين 3,660% و6,131%. وتتراوح نسب تركز القصدير ما بين 1,568% و4,087%، كما يوجد الحديد بنسب ضعيفة في قطعتين (فلس 1271 — رقم 5 — و1272 — رقم 6)، وتتراوح نسبة الزنك ما بين 1,083% و1,450%.

من خلال هذه التحاليل يمكن الخروج بعدة ملاحظات :

1) إن التحاليل تكشف عن سلامة الكتلة المعدنية والنقدية المغربية قبل إصلاح 1881، إذ يستحيل الحفاظ على نسب عالية لتركز الفضة دون وجود كتلة معدنية قادرة على إمداد النقد المغربي بما يحتاجه من عملات. فنسبة 90% تؤكد بما لاشك فيه استناد العملة المغربية الفضية إلى كتلة معدنية قوية.

2) إن نتائج تحليل القطع النحاسية وخصوصا المجموعة الثانية تبين أن مكونات الفلس ظلت ثابتة ومتميزة بتواجد نسبة كبيرة من النحاس إلى جانب نسب هامة للرصاص، وهذا بدوره يدل على وجود كتلة معدنية نحاسية هامة.

(10) من خلال عمليات مختبرية أجريت على نقود فضية إدريسية وموحدية بالإضافة إلى النقود العلوية، تظل الدراهم الموحدية الوحيدة التي تفوق نسبة تركز الفضة فيها 99%.

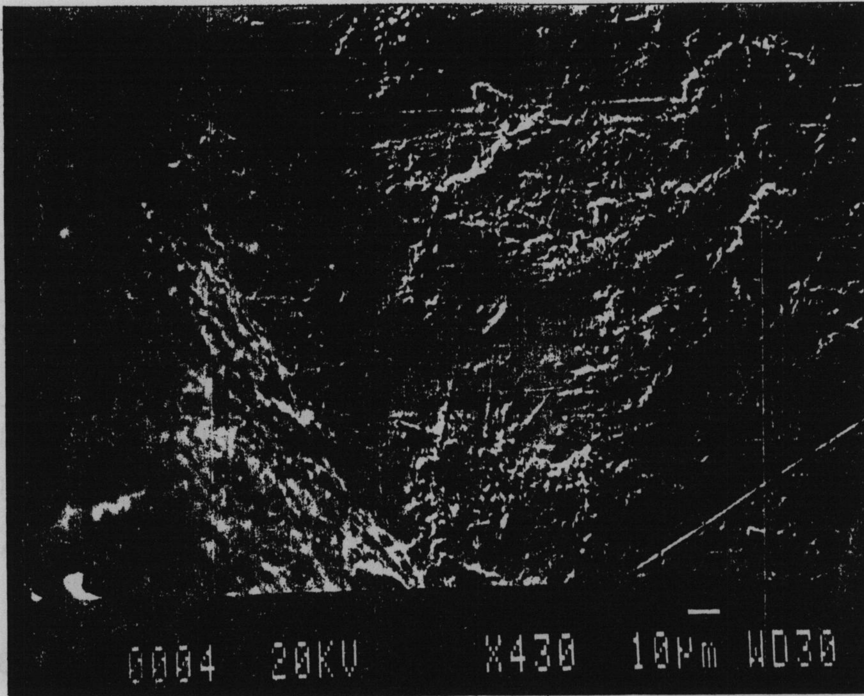

درهم ضرب سنة 1702/1114 ــ 1703 عهد مولاي إسماعيل

صورة رقم 2

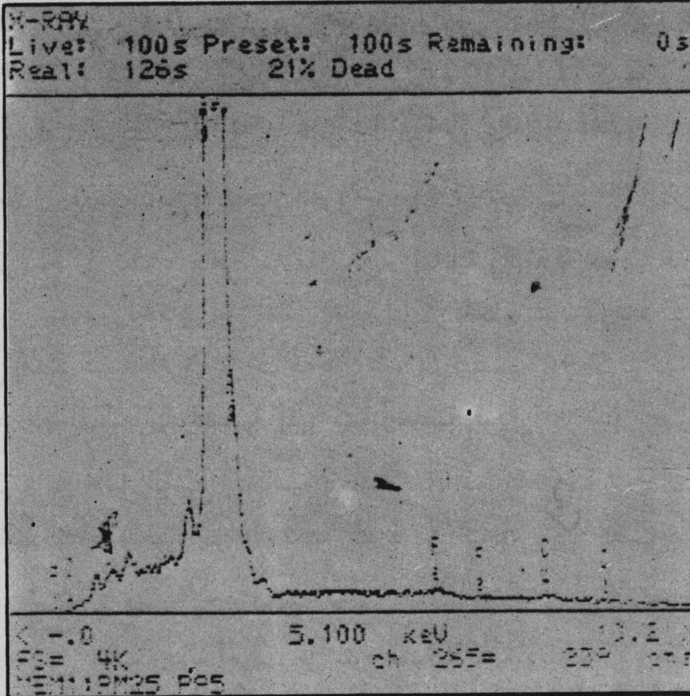

درهم ضرب بمراكش سنة 1702/1114 ــ 1703 (رقم 1)

رقم 2 ــ 25 PM

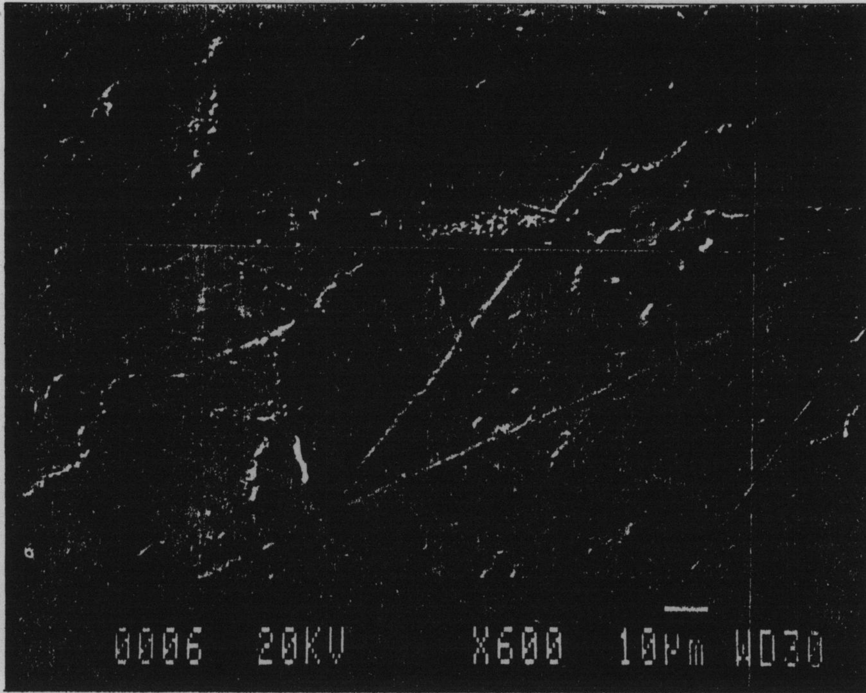

درهم ضرب سنة 1702/1114 ـ 1703 عهد مولاي إسماعيل
صورة رقم 3

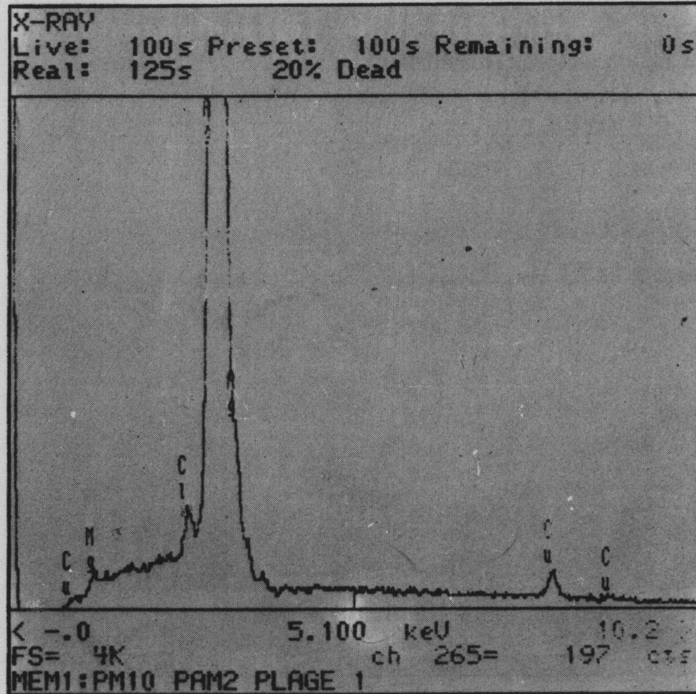

تحليل درهم ضرب بمراكش سنة 1767/1181 (رقم 2)
رسم 3 ـ PM 10

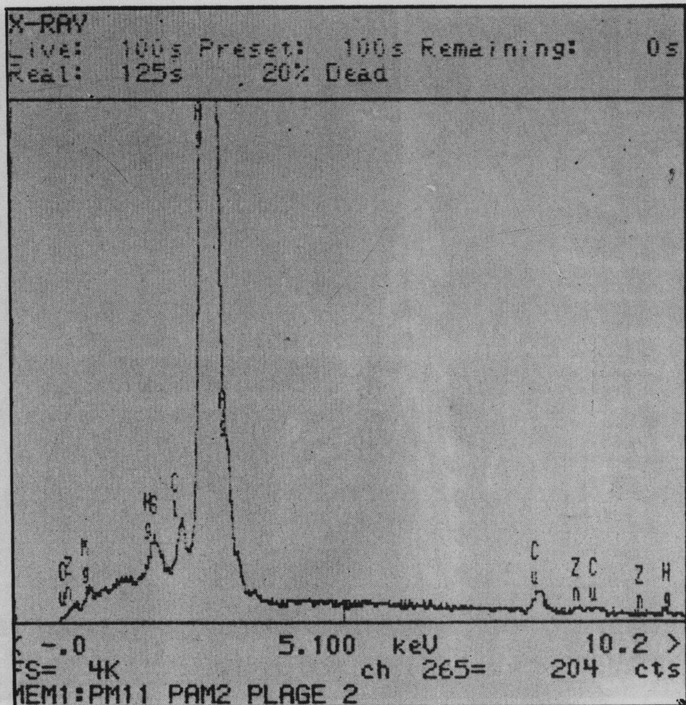

تحليل درهم ضرب بمراكش سنة 1767/1181 (رقم 2)

رسم 4 — PM 11

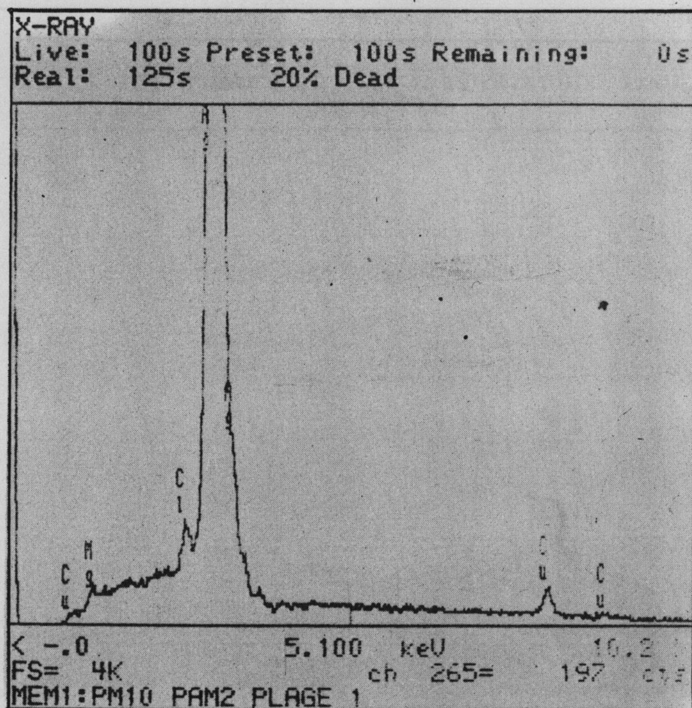

درهم ضرب بمراكش سنة 1838/1254 (رقم 3)

رسم 5 — PM 2

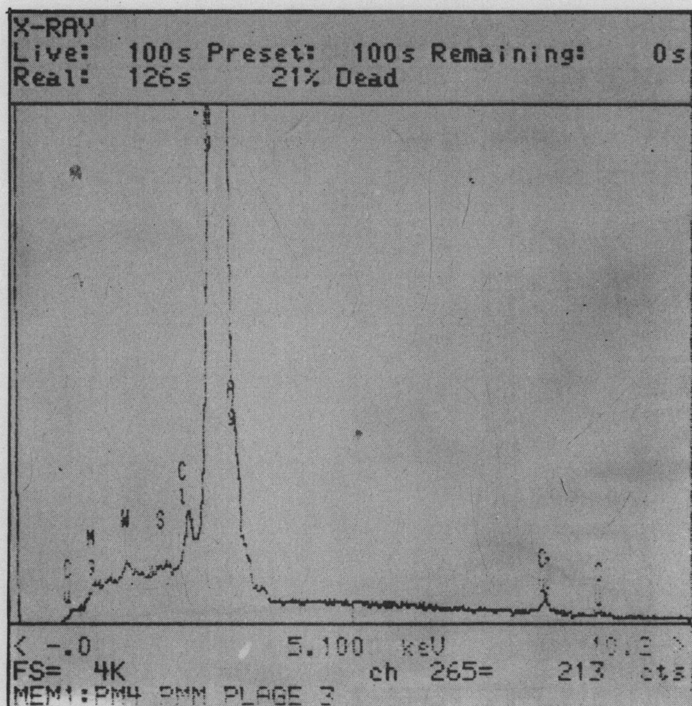

درهم ضرب بمراكش سنة 1838/1254 (رقم 3)

رسم 6 — PM 4

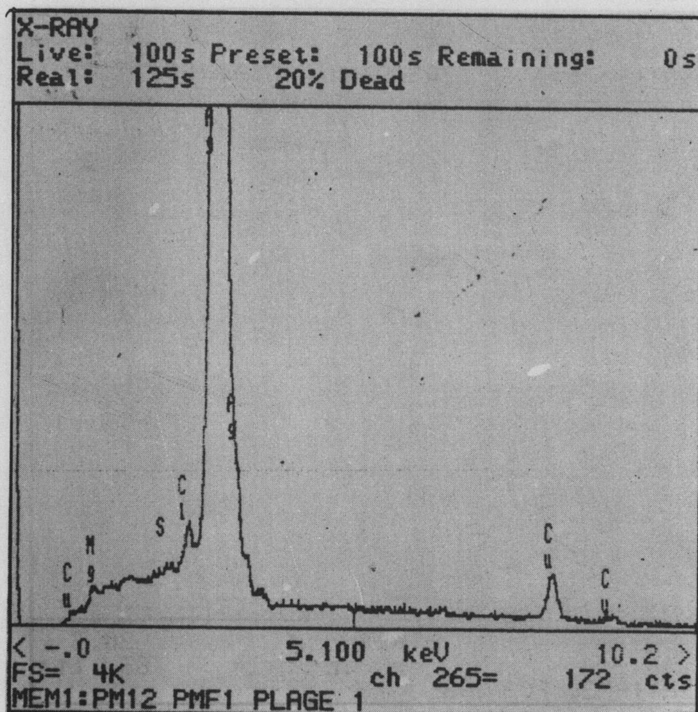

تحليل درهم ضرب بفاس سنة 1868/1285 (رقم 4)

رسم 7 — PM 12

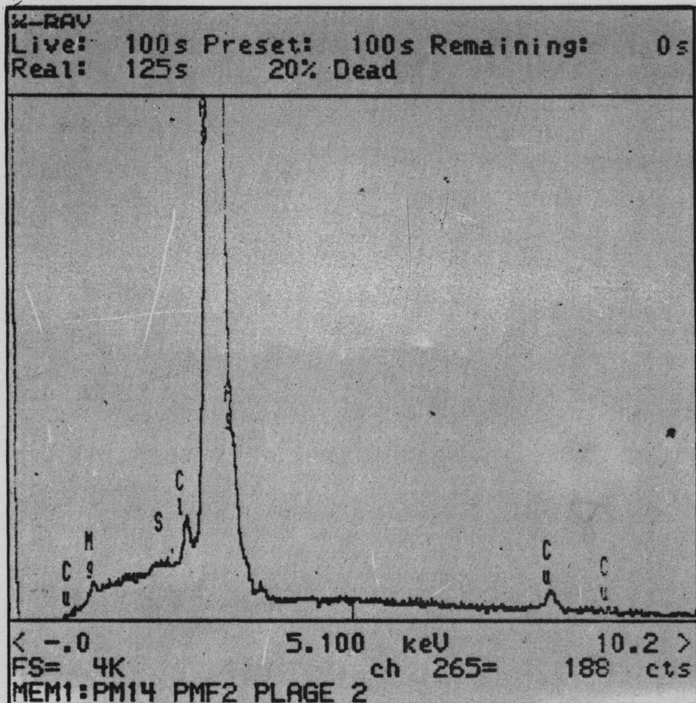

درهم ضرب بفاس سنة 1868/1285 (رقم 4)

رسم 8 — PM 14

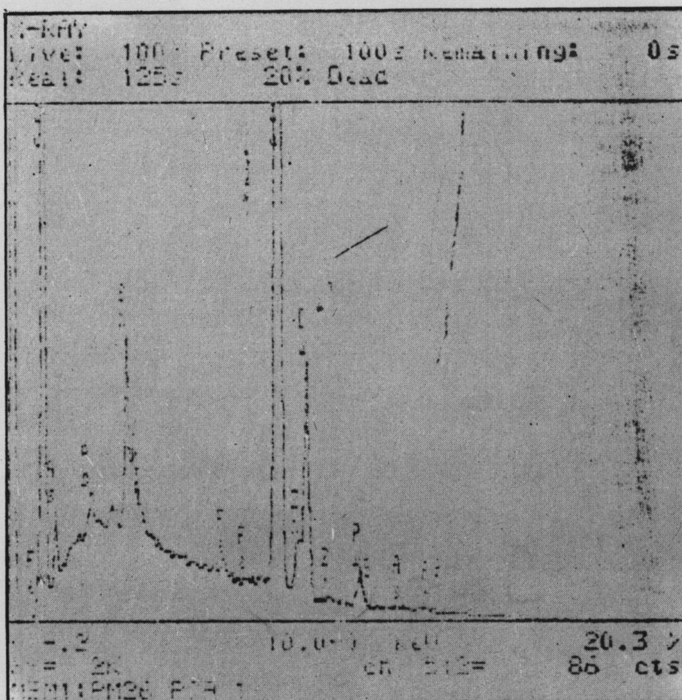

فلس نحاسي ضرب سنة 1854/1271 (رقم 5)

رسم 9 — PM 26

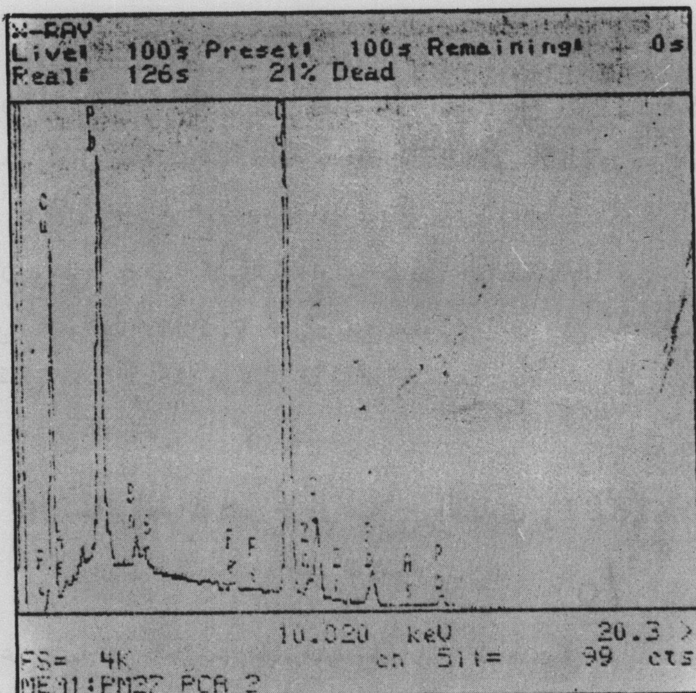

فلس نحاسي ضرب بتطوان سنة 1855/1272 (رقم 6)

رسم 10 ــ PM 27

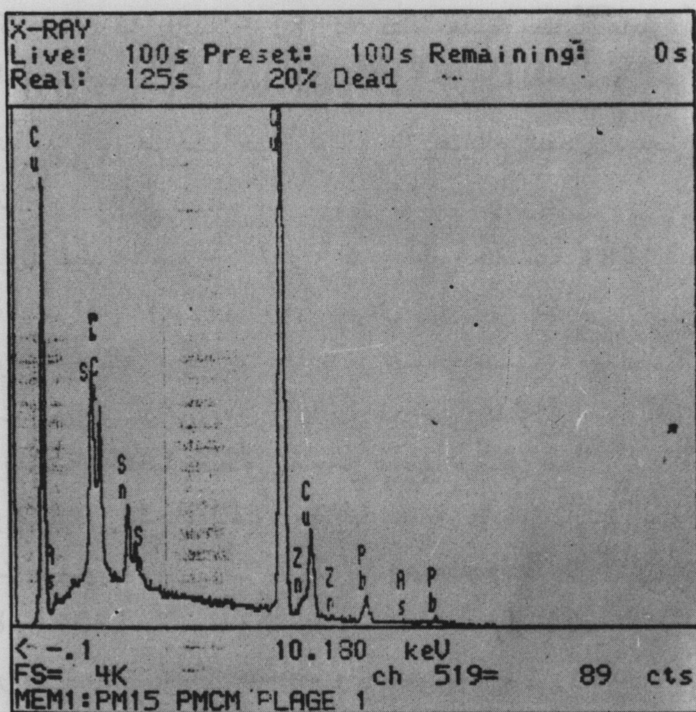

فلس نحاسي ضرب بفاس سنة 1871/1288 (رقم 7)

رسم 11 ــ PM 15

3) إن المعدن الذي سكت منه القطعة التي ضربت في 1271 / 1854 ليس هو المصدر الذي سكت منه قطعة تطوان 1272 / 1855 رغم أنهما ضربتا في عهد مولاي عبد الرحمان، وهذا يدل على تعدد مصادر التمويل المعدني.

4) إن وجود عناصر كيميائية أخرى بنسب ضعيفة : (ما بين 1 — 5 في المائة) أو كشوائب (P, P.M أجزاء من مليون) تدل على اختلاف التقنيات المستعملة في دور السكة، فوجود هذه العناصر يعود بالأساس إلى طرق الصهر وتصفية معادن النحاس.

III — قراءة لموضوع الإصلاح النقدي (1881) : نحو فرضية

بناء على التحاليل المختبرية، نعيد التساؤل الذي طرحناه في بداية هذه المقالة : هل عرف المغرب حقا إصلاحا نقديا سنة 1881 ؟

لننطلق إذن من سلامة التحاليل المختبرية المقدمة، ولنقبل بفرضية مفادها أن المغرب كان يملك قبل «إصلاح 1881» كتلة معدنية ونقدية هامة وأن ضرب السكة بالخارج سمح بنزيف هذه الكتلة نحو الخارج وبالخصوص نحو فرنسا.

إن التفاسير التي طرحت حول موضوع الإصلاح النقدي تدفعنا إلى طرح ملاحظتين :

1 — إن تقييم «الإصلاح النقدي» الذي أعلن عنه سنة 1881 انطلاقا من المكتوب، ولو تعلق الأمر «بوثائق»، سيؤدي إلى نفس التفكير الذي كتبت به هذه المعلومات النصية، وحتى لو تعلق الأمر «بسجل بليمني»، فهذه الوثائق لاشك أنها أنتجت في إطار تاريخي معين وأنها تأثرت بحمى الصراع الذي كان قائما بين المغرب والقوى الاستعمارية الأوربية وعلى رأسها فرنسا. فلذلك يجب أن نتعامل مع هذه النصوص بشكل انتقائي وبقراءة نقدية جادة. إن أي استغلال مثمر للمعلومات النصية لا يمكن أن يتم إلاَّ إذا وضعت في الإطار التاريخي المحصور بين 1860 و1904، لاسيما وأن النصوص نتاج لظرفية تاريخية محددة ؛ ولذلك تبقى كثير من الحقائق غائبة، خصوصا وأنه يظهر أن هناك وفي كثير من الحالات عدم توافق بين ما وُثِّق والواقع النقدي الذي عاشه المغرب بعد 1860.

إن استغلال المعلومات النصية يبقى ضروريا، لكنه لن يكون ذا مردودية دون وضعها في إطار شروط معينة.

2 ـــ إن تقييم الإصلاح انطلاقا من وزن القطع النقدية يعد عملية ناقصة، لأن الدراسات الحديثة في مجال النقود[11] أثبتت أن أي عملية من هذا القبيل تقتضي أخذ ثلاثة مقاييس بعين الاعتبار : 1) وزن القطعة، 2) مدى تركز نسبة المعدن في القطعة وعلى الخصوص الذهب والفضة، 3) حجم القطعة النقدية.

وانطلقت هذه الدراسات من فكرة مفادها أن الوزن مرتبط بنسبة تكتُّل المعدن وصفائه. وبناء على هذا يمكن أن تتأثر نفس الكمية، أي الوزن بمتغيرين : حجم القطعة والمكونات المعدنية. ولذا يمكن أن نصل إلى حالتين :

الأولى : أن المعدن الرئيسي المكون للقطعة ثابت في نسبته ؛ وتبعا لذلك سيكون الوزن ثابتا. وإذا ما تغير، فهذا يعني أن حجم القطعة تغير.

الثانية : أن نسبة تركز المعدن الرئيسي في القطعة تغيرت، وعمليات مراقبة الوزن والحجم داخل المختبر سمحت بفرز الملاحظات التالية[12].

ـــ إذا كان الوزن يتناقص وظل الحجم ثابتا، فهذا يعني أن تخفيضا وقع في قيمة القطعة النقدية بنقص في نسبة تركز المعدن الرئيسي. وفي هذه الحالة يظل الحجم ثابتا.

ـــ إذا ظل الوزن ثابتا والحجم يتضخم، فهذه الحالة تعني أن تدني نسبة تركز المعدن الرئيسي، أي انخفاض القيمة عوض بتضخيم الحجم.

ويمكن ملاحظة هذه الظواهر إذا علمنا أن «الكتلة الكمية» (La masse volumique) تتغير من معدن لآخر : فمثلا كثافة الذهب = 19,3 غ/سم³

(11) انظر مثلا بعض الدراسات التي نشرت في الدورية المتخصصة في النَّمِّيَات :

Revue numismatique.

— J.N. Barrandon (1985), «Variations métrologiques des monnaies d'or . une donnée méconnue : le volume du plan», *Revue numismatique,* T. XXVII, pp. 7-22.
— F. Delamare, P. Montmitonnet et C. Morrison (1984), «une approche mécanique de la frappe des monnaies. Application à l'étude de l'évolution de la forme du solidus byzantin», *R. numismatique,* T. XXVI, pp. 7-39.

(12) هذه الملاحظات يمكن تطبيقها بالأساس على النقود الذهبية والفضية.

والفضة = 10,50 غ/سم³ والنحاس = 8,92 غ/سم³. ولذلك يظهر مثلا، بالنسبة لقطع النقود الفضية، أنه في حالة الاحتفاظ بالوزن وخُفِّضت نسبة تركز الفضة في القطعة وتعويضه بالنحاس، فإن الحجم سيتضخم.

إن دراسة «الإصلاح النقدي» الذي عرفه المغرب سنة 1881 لا يمكن أن تتم إلا بمعرفة وقياس الكتلة المعدنية والكتلة النقدية عبر متابعة نسب تركز الفضة داخل القطع المسكوكة قبل 1881 وبعده. وتوفر المعلومات عن الكتلة المعدنية يمكن أن يعطي أجوبة عن مستويات استقرار أو انخفاض قيمة النقود المغربية بشكل علمي، لما نعرفه عن ارتباط قيمة النقود بالكتلة المعدنية.

طرحت التفاسير السابقة مسألة «الإصلاح النقدي» الذي عرفه المغرب في إطار ما ترتب عن هزيمة المغرب أمام الإسبان سنة 1860 وأن الغرامات والقروض وانخفاض قيمة الفضة في الأسواق العالمية أدى إلى تطبيق الإصلاح النقدي لسنة 1881.

أعطت التحاليل المختبرية عناصر لتساؤلات تذهب إلى غير ما تطرحه النصوص المكتوبة. إن قراءة الوثيقة/القطعة النقدية، وتأويلها ومدى التمكن من وسائل التحليل المختبري قد يؤدي إلى معرفةٍ للكتلة النقدية والمعدنية وإلى توفير معطيات متعلقة بتقنيات الضرب ومنابع المعادن التي سكت منها النقود.

والحديث عن الكتلة المعدنية يؤدي بنا إلى التساؤل عن مصادر التموين المعدني ؛ فالدراسات الميدانية للمناجم المغربية القديمة، وعلى الخصوص مناجم الفضة والنحاس، تؤكد على أهمية النشاط المعدني والتعديني في التاريخ المغربي. وإذا كانت مناجم الفضة قد «توقفت» عن إنتاجاتها الضخمة التي عرفها المغرب من عهد الأدارسة — على الأقل — إلى نهاية العصر الموحدي (أواسط القرن الثالث عشر الميلادي)، فإن مناجم النحاس ومعادن أخرى استعادت أو بدأت نشاطها منذ عهد السعديين. وعرفت مناجم نحاس الأطلس الصغير نشاطا متميزا خلال القرن التاسع عشر. (تازلاغت ومجموعة مناجم تالات نوامان وتاتاوت وأكوجكال).

ولذلك يمكن القول بأن النشاط المعدني والتعديني — خصوصا فيما يتعلق بإنتاج النحاس — لم يكن عائقا، بل إن الرصيد المعدني والنقدي الذي احتفظ

به المغرب منذ عهد الأدارسة ظل قائما إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر وأن الكتلة المعدنية النحاسية «ستتضخم» في القرن التاسع عشر للنشاطات المتميزة لمناجم النحاس. ونخلص إلى أن الرصيد المعدني والنقدي الذي كان يملكه المغرب قبل 1881 كان قادرا على تغطية الرواج التجاري ولذا يجب توجيه الاهتمام إلى نقطة تشكل بيت القصيد في هذه الفرضية ؛ ويتعلق الأمر بمعرفة مستويات الاستنزاف الذي تعرضت له العملة المغربية بعد 1881 وطرق تنفيذها لإضعاف الكتلة المعدنية.

إنَّ سك النقود المغربية بأوربا يدخل ضمن مسلسل عرفه المغرب منذ أواسط القرن التاسع عشر ؛ ولذلك يجب معالجة «الإصلاحات النقدية»، التي أراد المخزن تطبيقها سنة 1881، ضمن الوضعية النقدية الداخلية والظرفيات النقدية التي كانت تعيشها الدول الأوربية ؛ وعلى الخصوص فرنسا لما لعبته من دور في الانهيار النقدي الذي عم المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ويجب الإشارة إلى أن قضية «الإصلاح النقدي» كانت مفروضة على المغرب. فالمخزن المغربي كان له إحساس قوي ــ رغم قبوله بضرب النقود بأوربا تحت ضغط مؤتمر مدريد 1880 ــ بسياسة الدولة الأوربية لاستنزاف العملة المغربية ؛ وانعكس ذلك في العديد من الظهائر الحسنية، عندما أكد السلطان مولاي الحسن على «صفاء الضرب» بدور السكة الفرنسية ومراقبة ذلك بشدة.

إن ضرب السكة بفرنسا على الخصوص أدى إلى خسارة نقدية على مستوى الكتلة المعدنية. فالمخزن كان يسلم لدور السكة الأجنبية ما يقابل النقود المسكوكة بالخارج وزنا على شكل «لويز» أو ريال أو درهم مغربي أو أرحاء من الفضة أو الذهب، أي ما يمكن أن نسميه بالكتلة المعدنية، وكانت عملية التزوير تمرر على الأمناء المغاربة الذين لم يستطيعوا «تذويق السكة». وقد لامس عمر أفا هذا المشكل عندما أشار انطلاقا من بعض المراسلات إلى تلاعبات دور السكة الأوربية من تنقيص في الوزن والزيادة في أعدادها، كما أن دانييل أوسطاش عبر عن نفس المشكل عندما كان يتساءل عن سبب عدم موافقة ما تم الاتفاق على سكه في الدور الباريزية وما تسلمه المخزن المغربي، أي أن السك بالخارج أدى إلى تضخيم السكة المغربية وإفراغها من أي قيمة تداولية لإتاحة المجال وبكل الامتيازات

للعملات الأوربية للرواج المتزايد. وقد نبه بعض المغاربة إلى ذلك عندما فسر الطاهر الأودي عمليات الأوربيين من وراء سك العملة بالخارج بالبحث عن الأرباح و«بالرغبة في إضعاف مالية المخزن ونفوذه»[13].

إن عمق مشكلة النقود المغربية أواخر القرن التاسع عشر لا ينحصر في أن ضرب السكة بالخارج يؤدي إل نزيف معدني، ولا في شراء الفضة المغربية بثمن أقل من ثمن السوق العالمية، ولا في استرجاع النقود الفرنسية المتداولة بالمغرب، ولا إلى التناقص المتزايد لقيمة النقود المضروبة بازدياد «أتعابها» من حمل وحراسة ؛ بل إن كل هذه الظواهر تشكل حلقات من مسلسل بدأت في تنفيذه الدول الأوربية كخطة ترمي إلى إفراغ السكة المغربية من أية قيمة تداولية لا تعطي للمغرب إلا مظهر التداول النقدي لعملة مغربية مع تحكم العملة الأوربية، وعلى الخصوص الفرنسية منها في السوق التجاري الداخلي والخارجي. وهذا ما جعل النقود المغربية المضروبة بالخارج تتطلب أوقاتا طويلة لتصل إلى بعض المناطق المغربية.

لم تكن عملية ضرب النقود بالخارج وليدة إصلاح مطلق بقدر ما كانت نتيجة لضغوط خارجية، وعندما يتعلق الأمر بقرار وطني داخلي كان الإجماع على رفض ضرب العملة بالخارج[14] إدراكا من المغاربة آنذاك لعمق المشكل وربطهم قضية السيادة الوطنية بالتحكم في العملة الوطنية. إلا أنه نتيجة للضغوط الأجنبية القوية، كانت قرارات المخزن لاتتجاوز مرحلة التشريع. والحصيلة أن استنزاف العملة الوطنية تتابع على المستوى الكمي والكيفي.

عمر أفا يرجع انهيار العملة الوطنية إلى أن احتلال السكة الأجنبية لمجال التداول النقدي المغربي جاء نتيجة عجز دور السكة المغربية، أي أنه سقط في الرؤيا التي تقول بتخلف المغرب في المجال النقدي ووجوب الإصلاح[15].

(13) انظر عمر أفا (1988)، **مسألة النقود**، ص. 54.

(14) انظر : عمر أفا (1988)، **نفس المصدر**، ص.ص. 57 — 58، 238 (موقف اللجنة الاستشارية).

(15) تُثبت التحليلات المختبرية أن دور السكة المغربية كانت بريئة. والحديث عن المستوى التقني لا يمكن أن يتم إلا بعد تطبيق التحليلات المختبرية التي تتيح معلومات تقنية دقيقة يمكن أن ترسم لنا مستويات وصور التِّقنيات المستعملة آنذاك ؛ وإذ ذاك يمكن مقارنتها مع مثيلاتها الأوربية.

إن الاحتلال الأوربي لمالية المغرب لم يقع سنة 1904. لقد بدأ تنفيذه أواخر القرن التاسع عشر، وعلى الخصوص ابتداء من 1881 مع بداية ضرب السكة المغربية بالدول الأوربية. والإصلاح النقدي فرض على المغرب وعلى الخصوص من لدن فرنسا التي سلكت سياسة سلب السيادة المغربية عن طريق مهاجمة العملة الوطنية، وشعر المخزن بذلك. لذلك أتت العديد من الرسائل والظهائر لتعلن ذلك القلق من التحولات التي تعرفها العملة الوطنية.

إن التحدي الذي فرضه الأوربيون على المغرب بامتلاك حق ضرب سكته وما نتج عنه لم يستطع المغاربة التغلب عليه لسبب واحد يتمثل في التفاوت التقني بين الجانبين. وقد أورد عمر أفا مجموعة من الرسائل السلطانية تحث الأمناء على التنبُّه والتأكد من جودة النقود المضروبة بالخارج، وأن ذلك من صميم مهامهم في حين كان هؤلاء يتذرعون بأن ذلك من عمل الصاغة.

ولإدراك حجم الخسارة والانهيار النقدي الذي عرفه المغرب غداة «الإصلاح النقدي» ولمعرفة الأسباب الحقيقية، تعطينا التحاليل المختبرية معلومات تقنية متعلقة بنسب تركز الفضة في القطع الفضية، وأخرى بالمكونات الكيميائية للفلوس النحاسية التي اعتمدها جرمان عياش كنموذج لما عرف بالانهيار النقدي. تشكل هذه التحاليل نتائج متجانسة، الشيء الذي يدفعنا إلى استغلالها. والخلاصات العامة التي توصلنا إليها هي أن كل القطع الفضية التي تم تحليلها ــ والتي سكت قبل 1881 ــ تتكون بنسب كبيرة ومطلقة من الفضة فقط ؛ إذ تفوق نسبة تركز الفضة في القطع 90%، كما تتكون من نسب صغيرة من النحاس لا تتعدى 4,5%.

أما القطعة المضروبة بباريز (نصف درهم، رقم 2 ــ المجموعة I)، فإنها لا تملك من الفضة إلا الإسم ؛ إذ أن مكوناتها تتمثل بنسب كبيرة من الفضة والرصاص والنحاس والقصدير، وبنسب ضعيفة من الحديد والزنك. أما النيكل والزرنيخ فيشكلان شوائب في هذه القطعة.

انطلاقا من صحة نتائج التحاليل المختبرية يمكن أن نجزم بأن دور السكة بفرنسا كانت لها نية مسبقة في إفراغ النقد المغربي من أي قيمة وأنها كانت تنفذ سياسة فرنسا الاقتصادية للهيمنة على المغرب الذي لن يتم إلا عبر إخضاع الاقتصاد الوطني من خلال التحكم في مجال تداوله النقدي عن طريق النقود الأوربية

ـــ الفرنسية ـــ أو الاسراع بالانهيار النقدي للعملة المغربية لن يتم إلا عن طريق الإجهاز على الكتلة المعدنية النقدية التي ظلت تصارع تسرب العملات الأجنبية. وانطلاقا من نتائج التحليل المختبري، يمكن أن نلخص هذه العملية فيما يلي :

لجأت دور باريز إلى أخذ الفضة والذهب المغربيين، أي الكتلة المعدنية برسم سكها في إطار «الإصلاح». إلا أنها كانت تعيد إلى المغرب قطعا نقديَّةً قيمتها بعيدة كلَّ البعد عما أخذته من مقابل[16] زيادة على ما كانت تقتطعه من «أتعاب». وشكلت هذه العملية في نهاية المطاف وتيرة التزييف الذي تعرضت له العملة المغربية والتي كانت موضوع اهتمامات المخزن الذي كان يثير هذه القضية من خلال مجموعة من المصطلحات الواردة في النصوص «كصفاء العملة» و«العيار» و«التذويق». ورواج عملة بهذه الصيغة «عملة مغشوشة» سيفقدها مصداقيتها، وسيزيد من تهافت الناس على العملة الأجنبية والمقاومة التي كانت تبديها العملة الوطنية إلى حدود 1881 والمستندة إلى كتلة معدنية مقاومة، لم تعد ممكنة لنزيف هذه الكتلة نحو الخارج وتَعْويضها بكتلة معدنية لا قيمة لها، وتوالي عقود ضرب العملة بالخارج انعكاس لوتيرة نزيف الكتلة المعدنية.

إن إمكانيات المغرب التقنية آنذاك لم تُمكِّن من الكشف عن هذا الغش المقصود من لدن الدول الأوربية[17]. فالقطعة المضروبة بباريز سنة 1882/1299 (رقم 2 ـــ المجموعة I) ـــ وانطلاقا من النموذج الذي نملك ـــ تشبه ظاهريا كل القطع الفضية. ولكي تصبح مساوية للوزن المطلوب أضيف عنصر الرصاص إلى جانب النحاس والقصدير. ولتبييض هذين العنصرين ـــ لأن هذه المكونات لا تعطي قطعة فضية من حيث اللون ـــ أضيف عنصر الزنك كشائب ؛ مما يعطي للقطعة في نهاية الأمر شكلا مشابها للقطع الفضية العادية، مع أنها لا تساوي في أفضل الحالات 25% من قيمتها الحقيقية. وهنا تظهر أهمية التزييف الذي أصاب العملة المغربية في أواخر القرن التاسع عشر.

(16) لإثبات هذه الفرضية يلزم تحليل القطع النحاسية والفضية التي سكت في أوربا بعد 1881 بشكل منهجي. وفي حالة تأكيد فرضية التزييف المعدني، يمكن للتحاليل المختبرية أن تعطي معلومات هامة حول هذا الموضوع.

(17) في إطار الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ودور السكة بباريز كانت تحدد نسبة تركز الفضة في القطع النقدية مع قطرها ووزنها. ولذا يظهر أن عملية الغش كانت مبيتة.

لننطلق إذن من فكرة أن الذي جعل مقاومة المغرب مستمرة إبان القرن التاسع عشر هو ذلك الرصيد النقدي الذي امتلكه عبر قرون طويلة من التجارة مع ممالك السودان والعالم الإسلامي والدول الأوربية. والذهب الواصل من إفريقيا السوداء كان يكتنز بنسب كبيرة في عدد من المراكز التجارية المغربية ــ كما احتضن المغرب أكبر مناجم الفضة في حوض البحر المتوسط (جبل عوام، زكندر، تامدلت، تدغة)[18].

فرضيتنا تقول بأن المغرب كان يملك على الأقل إلى حدود 1881 كتلة معدنية نقدية مهمة وبأن النزيف أصابها غداة قيام الأوربيين بضرب السكة المغربية بدور السكة الأجنبية. وحتى نستطيع قياس هذا النزيف، وانطلاقا من التقدير الذي قدمناه أعلاه، من كون العملة المسكوكة بباريز سنة 1881 فقدت نسبة 75% من قيمتها الحقيقية. وبناء على المعطيات التي أوردها أوسطاش، يمكن أن نقدم تقييما افتراضيا للنزيف الذي أصاب الكتلة المعدنية المغربية. فأوسطاش يقدم لنا، انطلاقا من وثائق جديدة، معلومات مهمة عن عمليات السك بباريز[19].

العقد المبرم بين المغرب ودار السكة بباريز والحكومة الفرنسية في 27 رجب 25/1298 يونيه 1881، يحدد وزن ونسبة تركز الفضة وقطر كل القطع التي تم الاتفاق بشأنها وهي قطعة 10 دراهم، و5 دراهم، ودرهمين ونصف، ودرهم واحد، ونصف درهم. فبالنسبة لقطعة $\frac{1}{2}$ درهم، وهي النموذج الذي تم تحليله بالمختبر، تم الاتفاق بين الطرفين على أساس أن يكون الوزن 1,455 غ ونسبة تركز الفضة 83,5% وبقطر 14,5 ملم. العقد ينص على سك عملة مغربية لما يعادل 20.000.000 فرنك فرنسي موزعة كالتالي :

---

(18) عرفت هذه المناجم نشاطا متميزا بين القرنين II هـ/VIII م. وVII هـ/XIII م. وكشفت لنا مجموعة من التحاليل على قطع سكت في العهد الإدريسي وأخرى في العهد الموحدي على نسبة تركز عَالٍ من الفضة، خصوصا بالنسبة للنقود الموحدية الفضية. كما أثبتت عشرات التحاليل المختبرية لقطع ذهبية مرابطية وموحدية أن هذه النقود كانت تتكون بنسب كبيرة من الذهب تفوق 90% وتصل إلى 99%. وهذا ما يدل على أهمية الكتلة المعدنية الذهبية التي كان يتمتع بها المغرب في العهد المرابطي والموحدي.

(19) D. Eustache (1984), *op. cit*, T.I, pp. 387-400.

5 ملايين فرنك كقطع من فئة 10 دراهم بنسبة تركز 900 ‰.

مليونا فرنك كقطع من فئة 5 دراهم بنسبة تركز 835 ‰.

4 ملايين فرنك كقطع من فئة 2,5 دراهم بنسبة تركز 835 ‰.

4 ملايين فرنك كقطع من فئة 1 درهم بنسبة تركز 835 ‰.

5 ملايين فرنك كقطع من فئة $\frac{1}{2}$ درهم بنسبة تركز 835 ‰.

وتم تنفيذ هذا العقد بين 1881 و1884، وسلمت القطع النقدية إلى المغرب بين 15 أكتوبر 1881 و13 يونيه 1884 :

الإصدار الأول مؤرخ في 1882/1299، وتم بموجبه سك 13.527.335 قطعة «فضية» من فئة $\frac{1}{2}$ درهم، أي ما يعادل 19682 كلغ من الفضة بنسبة تركز تساوي 83,5%.

وإذا أخذنا بصحة تحليلنا المختبري، فإن القطع المسكوكة لا تحمل إلا 25% من قيمتها الحقيقية، أي أن دار السكة بباريز إذا أخذت على الأقل ما قيمته 19682 كلغ من الفضة فإنها أعادت إلى المغرب — على شكل نقود — فقط 4920,5 كلغ «واحتفظت» بـ 14761,5 كلغ[20].

وإذا انطلقنا من أن دار السكة بباريز مارست نفس الغش في كل العملات التي سكت بفرنسا برسم الإصدار الأول، فقد أخذت من المخزن المغربي ما مقداره : 101.267 كلغ من الفضة، وأعادت له فقط 25.316,75 كلغ و«احتفظت» بما مقداره 75950,25 كلغ[21].

في العقد الثالث المبرم بين المخزن المغربي ودار السكة بباريز في فاس بتاريخ 17 جمادى II 1309/18 يناير 1892 تم تكليف الوسيط الفرنسي Gaiffe بصهر

(20) المقادير تعني أساسا القيمة الفعلية، لأن فرنسا أعادت إلى المغرب نفس المقادير — على مستوى الوزن — وأكثر.

(21) إن الأمر يتعلق بافتراضات. ولإثبات الكميات التي «احتفظت» بها دور السكة بباريز، يجب القيام بتحاليل مختبرية متنوعة على كل القطع التي سكت بعد 1881.

ما يعادل 7500 كلغ من الدراهم القديمة[22] وسكها قِطعا من فئة درهم ودرهمين ونصف.

وفي العقد الرابع الموقع بمراكش في 2 ربيع I 3/1315 غشت 1897 (في عهد مولاي عبد العزيز)، تم أيضا صهر 400 كلغ من الدراهم القديمة و75 كلغ من حلي الفضة.

الإصدار الثاني مؤرخ في 1891/1309 إلى 1902/1319 وبلغ وزن ما تم سكه رسميا ما مقداره : 120.427 كلغ من الفضة. وإذا ثبت أن الاصدار الثاني خضع لتزييف في سك النقود المغربية، فإن المقدار الفعلي الذي أعيد إلى المغرب يعادل 30106,75 كلغ فقط و«احتفظت» دار السكة بباريز بما مقداره 90320,25 كلغ من الفضة.

والذي يثير الانتباه داخل هذه الافتراضات يكمن في تبيان وتيرة سلب الكتلة المعدنية ــ نقود قديمة، نقود أجنبية، حلي... ــ من لدن دور السكة بباريز. فالكتلة المعدنية الفضية كانت تنتقل إلى خارج المغرب وتعوض بمعادن أخرى كالرصاص والنحاس والقصدير، وربما نجد داخل هذه الفرضية تفسيرا للملاحظة التي أوردها أوسطاش حول قفز المقدار المحدد إعادته إلى المغرب في العقد الثالث من 7500 كلغ إلى 569,989 9 كلغ. ويشير أوسطاش عند حديثه عن دور السكة بباريز إلى أشياء خفية أثارت انتباهه ولم يهتد إليها سواء في عمليات الحساب أو في المقادير المعادة على شكل نقود.

وإذا سلمنا بصحة افتراضنا، يمكن القول بأن ما سلبته دور باريز منذ 1882 إلى 1902 يقدر بـ : 166 270,5 كلغ من مجموع ما قدمه المغرب ككتلة نقدية معدنية حقيقية والتي بلغت 221.694 كلغ (بنسبة تركز الفضة ما بين 83% و90%) وأعيد إلى المغرب فقط ما مقداره : 55 423,5 كلغ، وتمت تغطية فارق الوزن بمعادن أخرى.

إذا اعتمدنا صحة هذه الأرقام والتحاليل، فإن عمليات من هذا النوع، الذي نعتقد أن دور السكة بباريز مارسته، ستؤدي إلى انهيار سريع للنقود الفضية

(22) لاشك أن الأمر يعني ــ كما أثبتت تحاليلنا ــ دراهم تفوق نسبة تركز الفضة فيها 90%.

المغربية. والإطار التاريخي للمغرب العربي أواخر القرن التاسع عشر يسمح بقبول هذا الافتراض، لكون فرنسا كانت تعمل على احتلال المغرب ومهدت لذلك باحتلال مجال تداوله النقدي وسلب أحد رموز سيادته المتمثل في العملة. وربما يفسر هذا الافتراض كيف أن النقود المسكوكة بباريز لم تستطع منافسة العملات الأجنبية لأنه لا قيمة نقدية لها. والهدف من هذا التزوير يكمن في إفساح المجال للنقود الأوربية للتحكم في السوق المغربية[23].

وتخبرنا النصوص بعزوف الناس عن هذه النقود التي لا تملك في نهاية المطاف إلا القيمة الاسمية، بل إن العقود المبرمة بين المخزن ودور السكة بباريز كانت تهدف إلى سلب المغرب أيضا النقود الأجنبية التي يمكن أن تشكل رصيدا معدنيا للنقود المغربية، كما جاء في العقد الرابع (1892) والعقد الخامس (1899) بعد أن سلبت كل النقود المغربية والحلي التي كانت في ملكية المغرب.

فيما يخص النقود النحاسية، أبانت التحليلات المختبرية أن القطع النقدية حافظت على مكوناتها نظرا للتزويد المستمر للكتلة المعدنية النقدية[24]. فالمناجم المغربية كانت نشيطة في هذا الاتجاه، خصوصا في القرن التاسع عشر. ونجد صدى لهذا

---

(23) إن تخفيض قيمة النقود المغربية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ؛ وعلى العكس من ذلك، ستحافظ النقود الأجنبية على الأسعار ؛ وبهذا نفهم عزوف الناس عن النقود المغربية. ودراسة الأسعار بالمغرب إبان القرن التاسع عشر يمكن أن يكشف عن جوانب أخرى من تاريخ النقود.

(24) أعطتنا التحاليل المختبرية مجموعة من المعطيات المتعلقة بتقنيات السك النقدي ؛ إذ أن وجود عناصر مثل الرصاص والقصدير كان له دور في التحكم في درجات صهر المعدن، وأعطتنا التحاليل نسب تواجد الرصاص في هذه القطع وأنها خضعت للصهر في درجات معينة. فنسبة 10,799% من الرصاص و4,087% من القصدير المتواجدة في القطعة التي سكت بمراكش (PM 15) تؤكد أنها سكت بمعدن صهر في درجة حرارية يمكن تحديدها بين 1000 درجة حرارية و1050 درجة حرارية. وبالنسبة للقطعة التي سكت بتطوان سنة 1855/1272 ((PM 27) درجة صهرها لم تتجاوز 1000 درجة حرارية.

Le plomb abaisse la température de fusion du cuivre jusqu'au point eutectique. Les points de fusion en alliage Cu/Pb et Cu/Sn sont :

Cu à 10 % Pb : 1050°C
Cu à 20 % Pb : 1000°C
Cu à 30 % Pb : 965°C
Cu à 36 % Pb : 950°C

La ligne des eutectiques descend encore de 950°C à 810°C par la présence de l'étain (Sn)

Cu à 10 % Sn = 1000°C
Cu à 20 % Sn = 900°C

الإنتاج في بعض النصوص كما هو الحال بالنسبة للكناش رقم 15 بالخزانة الملكية بالرباط، والذي يتحدث عن وصول 503 رطل من النحاس برسم ضريبة قبيلة تيوت (مناجم تاتاوت وتالات نوامان) سنة 1835/1251. ويخبرنا سجل بليمني عن وصول مقادير مهمة من النحاس من مراكش وتارودانت إلى أمين فاس. وعدم استطاعة الأوربيين مواجهة هذه الظاهرة أعطى للفلس مكانته الخاصة في النظام النقدي المغربي، على الخصوص بعد 1881 وهذا عكس ما ذهب إليه جرمان عياش وعمر أفا اللذان يحملان الفلوس النحاسية أسباب الأزمة النقدية.

وانطلاقا من الافتراض الذي قدمناه بخصوص الكتلة المعدنية الفضية، كان من الطبيعي أن تعوض الكتلة المعدنية النحاسية الكتلة الفضية. والالتجاء إلى النحاس لم يكن وليد ظروف نهاية القرن التاسع عشر، وإنما بدأ في مساندة العملة الوطنية منذ أن بدأت مهاجمة المغرب اقتصاديا وعسكريا أواسط القرن التاسع عشر. إن التحول الذي عرفته الفلوس النحاسية لا يمكن تفسيره خارج علاقات المغرب مع الدول الأوربية. وبروز قوة الفلوس عكسه ظهور دور السكة بجل المدن المغربية.

إن مهاجمة الدول الأوربية للفلس النحاسي كان يدخل ضمن خطتها الرامية إلى إضعاف العملة المغربية، وساعدت ظرفية عالمية آنذاك بروز النحاس ككتلة نقدية. ففي الوقت الذي حافظت فيه النقود النحاسية المغربية على قيمتها المعدنية، عرفت أوربا، وخصوصا فرنسا وألمانيا وانجلترا، ظاهرة تزوير النقود النحاسية، وبرزت بشكل حاد في القرن التاسع عشر، وسببت مشاكل عويصة لهذه الدول مست بالأساس فرنسا التي عرفت أزمة نقدية حادة منذ بداية القرن التاسع عشر من جراء تضخم عملتها، وعلى الخصوص النحاسية منها. ونشير إلى أن علاقة النقود النحاسية بالرصيد النقدي حددت سنة 1792 بنسبة 1 إلى 131 لتصبح 1 إلى 35 سنة 1802، وكانت فرنسا تعاني من تهريب النقود المضروبة خارج فرنسا كالتي سكت ببرمنكهام والتي كانت تتسرب عن طريق «هامبورغ» و«لوهافر»، وأدت هذه الحركة إلى تضخيم العملة الفرنسية ؛ إذ عملت النقود المزيفة على الحط من قيمة النقود الرسمية التي تتداول في السوق بسعر أكبر من سعرها الحقيقي، واستمرت هذه الفوضى النقدية من 1815 إلى 1900 واشتدت حركة التزوير

ما بين 1840 و1860، وكل القوانين الصادرة لإصلاح النقود أصيبت بالفشل ولم تتوقف النقود النحاسية المزورة عن التداول بفرنسا رغم قوانين الحماية الجمركية المتكررة : 22 يونيه 1846، 8 ماي 1881، 11 يناير 1892.

ألا يمكن إذن أن نتساءل عن رغبة فرنسا الشديدة في سلب الكتلة المعدنية المغربية وتعويم السوق المغربية بنقود نحاسية مزورة لحل مشاكلها النقدية، وأن الرصيد النقدي المغربي كان يستخدم لسد الثقوب المحدثة في مالية فرنسا في القرن التاسع عشر ؟

* * * * * *

إن قراءتنا لموضوع الإصلاح النقدي من خلال تحاليل مختبرية لقطع نقدية سمحت لنا بتقديم افتراضات لا نجادل في أنها تحتاج إلى إثبات أو نفي، عملية تظل ممكنة إذا توفرت شروط ذلك، أي التحليل المختبري لكل العينات التي سكت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين داخل المغرب أو خارجه. ويجب أن تشمل أيضا القطع النقدية المزورة بالإضافة إلى دراسة جمالية القطع النقدية. ويمكن للوثائق النصية أن تعكس الاهتمام الفكري للمجتمع بقضايا النقود.

أفضت قراءتنا لموضوع «الإصلاح النقدي» في القرن التاسع عشر إلى افتراض مفاده أن الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا، سلبت المغرب في أواخر القرن الماضي كتلته النقدية والمعدنية الفضية تحت غطاء الإصلاح النقدي. وهذه العملية أدت إلى الانهيار النقدي واحتلال مالية المغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في حين شكل الرصيد المعدني النحاسي مقاومة في عمليات السلب التي كانت تمارس على العملة المغربية.

هذا الافتراض سمح لنا بتوسيع دائرة التساؤل عن مفهوم «الإصلاح النقدي» وجذوره وميكانيزماته. وهذا ما أدى إلى توسيع دائرة النقاش من مساحة ضيقة : المجال النقدي المغربي إلى علاقاته مع الوضعية النقدية بأوربا ووضع الموضوع في الإطار التاريخي الذي طبع علاقات المغرب مع الدول الأوربية التي كانت تهدف إلى احتلاله وبالخصوص فرنسا.

قراءتُنا للموضوع لا تحدد إجابات معينة لموضوع «الإصلاح النقدي في القرن

التاسع عشر» بقدر ما تنحو إلى طرح التساؤلات في مجال واسع يقتضي قراءات متعددة للكشف عن حقيقة «الإصلاح النقدي» ولتوفير عناصر لتساؤلات جديدة.

إن تحاليلنا المختبرية غير كافية، ولكن تجانسها يسمح لنا بالقيام بقراءة معينة لتاريخ النقود بالمغرب مستندة بالأساس إلى الوثيقة/القطعة النقدية للكشف عمَّا تكتنزه من معلومات قد تفيد في إبراز «حقائق» تتعدى تاريخ النقود إلى مجالات أخرى في الحقل التاريخي.

وقراءتنا للموضوع تبين أن قضية «الإصلاح النقدي» معقدة وتحتاج إلى طرح أكبر عدد من التساؤلات لتسهل عملية صياغة جواب أو أجوبة على إحدى قضايا التاريخ المغربي، ولن يتأتى ذلك دون طرح هذا الموضوع في مجال البحوث المتعددة الاختصاصات.